منظور آخر: تسوّل رمضاني

أروى الوقيان
www.arwaalwaqian.net

المشكلة أن المتسولين يطلبون منك بطريقة جريئة ومخيفة ووقحة ولا نملك أي سلطة لتحمينا منهم، فبعضهم يبدأ بمطاردتك واللحاق بك دون أدنى خوف من رجال الشرطة، الذين لا يمارسون أي دور فعلي وحقيقي تجاه مشكلة التسول! كلنا نحمل من الخير ما يجعلنا نساعد المحتاج وليس مدّعي الحاجة.

البعض يستغل قدسية شهر رمضان المبارك ورغبة الآخرين في فعل الخير، فيمتهن التسول و"الشحاذة" كنوع من التجارة الرائدة رمضانياً، فتجدهم يرتدون ملابس جديدة وبهية ويحملون حقائب غالية وبكل بساطة يقتربون منك طالبين المال.

تحكي لي أختي الغالية فارعة عن حادثة تكررت لها في غضون يومين، إذ اقتربت منها سيدة خليجية فاضلة تشكو لها سوء حالة زوجها الصحية التي اضطرتهما إلى الحضور إلى الكويت والعلاج في مستشفى المواساة، ولكنهم يواجهون ضائقة مالية في الرجوع إلى بلدهم الشقيق، واعتذرت منها أختي بأنها لا تملك مبالغ نقدية حالياً، فطلبت منها بكل تبجح أن تذهب معها إلى ماكينة السحب الآلي لتسحب لها أي مبلغ، فالإصرار والوقاحة بالطلب لم يشعرا أختي بالراحة لأن العادة أن المحتاج يكون مكسوراً وليس وقحاً.

والغريب أنه في اليوم الثاني وفي موقع آخر اقتربت منها أيضا سيدة ادعت أنها خليجية أيضاً وحكت نفس القصة وأكملت أختي لها بقية السيناريو، وقالت لها ما سر هذه الحكاية التي تستخدمنها جميعكن؟ فمضت وهي تضحك!

قصة ثالثة سمعتها من إحدى الصديقات عن متسولة عربية تدفع ما يقارب 500 دينار كويتي لتدخل إلى الكويت في شهر رمضان، وتخرج بآلاف الدنانير بعد انتهاء هذا الشهر!

كل هذه النماذج لأناس يدّعون الفقر، ويستغلون رحمة الكويتيين في هذا الشهر المبارك، والمشكلة أنهم يطلبون منك بطريقة جريئة ومخيفة ووقحة ولا نملك أي سلطة لتحمينا منهم، فبعضهم يبدأ بمطاردتك واللحاق بك دون أدنى خوف من رجال الشرطة، الذين لا يمارسون أي دور فعلي وحقيقي تجاه مشكلة التسول!

كلنا نحمل من الخير ما يجعلنا نساعد المحتاج وليس مدّعي الحاجة، وكلنا نود أن يتم ضبط عمليات التسول التي تديرها عصابات من داخل الكويت وخارجها، وكلنا نتمنى أن تظهر الكويت في أجمل صور دون متسولين وشحاذين.

مدّعو الفقر ساهموا في استغلال طفولة أبنائهم وشيخوخة أمهاتهم فقط للانتفاع منهم، ولكن يبقى السؤال إلى متى؟ ومتى سنجد أرقاما نستطيع الاتصال بها لتقمع هذه الظاهرة؟ ومنّا إلى وزارة الداخلية!

قفلة:

تسيدت الدراما الكويتية الشاشات الخليجية والعربية في هذا الشهر الفضيل، ويسعدنا عودتها بقوة إلى الساحة، على أمل أن يتم تخفيف جرعات الحزن والضرب والمستشفيات أكثر لأنها فعلاً تثير الحزن في نفوسنا.

ياسر عبدالعزيز *

الخليج و«الإخوان»... ومصر

كانت السعودية أول دولة يزورها الرئيس المصري محمد مرسي بعد انتخابه؛ وهي زيارة استهدفت تأكيد رغبته ورغبة جماعة «الإخوان المسلمين» في استمرار العلاقة الاستراتيجية مع الرياض، ومن ثم مع دول الخليج العربية كافة، في ما بدا أنه تكريس لسياسة سلفه المُطاح حسني مبارك، رغم اتساع الهوة بين الرئيسين وتناقضهما الجوهري.

تظل العلاقات المصرية- الخليجية المستقرة والوثيقة والمتطورة ضمانة للجانبين وضرورة لاستقرار المنطقة؛ لذلك قد لا تتغير طبيعة تلك العلاقات رغم سقوط نظام مبارك، إذا برهن الحليفان على رغبة حقيقية في التعاون والعمل المشترك، واستطاعا الوصول إلى «حلول وسط» في ما يتعلق بالقضايا محل الخلاف والتناقض. لكن لا يبدو أن الأمور ستكون سهلة على الإطلاق، فعوامل التباعد بين الخليج ومصر تحت حكم «الإخوان» تبدو حتى هذه اللحظة أكثر بروزاً من عوامل التقارب، رغم البداية المشجعة عبر زيارة مرسي المبادرة واستقبال الرياض المرحب. عشية اليوم الذي وصل فيه مرسي إلى جدة، اختارت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية الصادرة من لندن أن تنشر تقريراً تحت عنوان «زيارة مرسي تعيد للأذهان العلاقات التاريخية مع جماعة الإخوان المسلمين»، وأرفقت الصحيفة بالتقرير صورة لحسن البنا مؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» وهو يقبل يد الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة، أثناء زيارته للسعودية في ثلاثينيات القرن الماضي.

من الممكن بالطبع اعتبار أن نشر تلك الصورة جاء عفوياً، وأنه لا يرمي إلى إعطاء انطباع معين عن طبيعة نظرة الحكم السعودي لجماعة «الإخوان»، لكن استعراض الأجواء التي صاحبت نشر الصورة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يستهدف إعطاء انطباع معين وتوصيل رسالة محددة.

فقد سبق تلك الزيارة تصريح شهير من قائد عام شرطة دبي اللواء ضاحي خلفان يشير إلى تلك الواقعة تحديداً، ويستهدف الرئيس المنتخب مرسي مباشرة بالقول: «مرسي سيأتي حبواً للخليج ويقبل يد خادم الحرمين الشريفين، كما فعل حسن البنا مع الملك عبدالعزيز».

تلك أكبر وأوضح إهانة مباشرة يتلقاها رئيس أو مسؤول مصري رفيع من مسؤول خليجي منذ ثلاثة عقود على الأقل.

لم يعتذر خلفان، ولم تعتذر الإمارات، رغم أن الخارجية المصرية استدعت سفيرها وطلبت توضيحاً، لكن الأنكى من ذلك أن خلفان واصل تصريحاته ذاتها بتنويعات مختلفة؛ ومن بين ما قاله إن «اختيار مرسي غير موفق»، وهو تدخل نادر في الشأن الداخلي لمصر من قبل مسؤول خليجي رفيع.

لطالما صرح خلفان تصريحات مثيرة للجدل، وآخرها كان ضد إيران كما اعتاد دائماً، حيث هددها بما أسماه «القوة الجوية الضاربة لدولة الإمارات»، معتبراً أن بلاده لو أرادت حرباً لـ«أحرقت الأخضر واليابس» (...).

يمكن تفهم أن خلفان، القابع في دبي، يُسمح له بهامش أوسع من ذلك الذي يحظى به أي مسؤول في أبوظبي في ما يتعلق بالقضايا السيادية وعلى رأسها العلاقات الخارجية، لكن لا يمكن أبداً افتراض أن تلك التصريحات تخرج من خلفان وتتكرر من دون مباركة وقبول من الدولة الاتحادية وهيكل السلطة الأساسي بها. يتعزز هذا بالطبع بالأنباء الواردة عن ملاحقات إماراتية لناشطين من «الإخوان»، تلك الملاحقات التي اتخذت طابعاً هو الأكثر حدة في تاريخ تلك الدولة المسالمة والمستقرة، حيث تم اعتقال البعض، وإدانة آخرين بأحكام قضائية، وتجريد البعض من الجنسية، بتهم متعددة تتعلق بممارساتهم السياسية. السعودية ليست أقل عداءً لـ«الإخوان المسلمين» بالطبع، ولعل ذروة التعبير عن الموقف السعودي الرسمي من الجماعة تتضح في تصريحات ولي العهد السابق ووزير الداخلية والرجل القوي في النظام قبل رحيله الأمير نايف بن عبدالعزيز، حينما وصف «الإخوان» بأنهم «أصل البلاء ومصدر كل المشكلات في العالم العربي والإسلامي».

لا يقتصر الأمر على السعودية والإمارات فقط؛ فثمة افتراق جوهري بدأت تظهر ملامحه في الكويت بين الجماعات السياسية المحسوبة على «الإخوان» وبقية الجسم السياسي، كما تتزايد المخاوف في أوساط عديدة من «تأثيرات» في الحالة السياسية الكويتية جراء وصول جماعة «الإخوان» إلى الحكم في مصر.

لا يمكن بالطبع تصور حصول توافق استراتيجي بين دول الخليج العربية وجماعة «الإخوان المسلمين»؛ فتلك الدول تريد أن تحافظ على شرعية نظمها الحاكمة، وتضمن أكبر قدر ممكن من الاستقرار الأمني والسياسي والتماسك الاجتماعي، في ظل خطوات بطيئة ومدروسة لتعزيز مشاركة سياسية لا تنال من الطبيعة المحافظة في الدولة والمجتمع. لكن جماعة «الإخوان» تمتلك «مشروعاً أممياً»، يقوم ببساطة على إنشاء «دولة الخلافة»، حيث «الإسلام وطن»، وحيث «الولايات الإسلامية المتحدة»، التي لن تترك لدول الخليج حقاً في الدفاع عن «الدولة الوطنية» وأنظمتها القطرية الحاكمة بشكلها الراهن.

لذلك، فقد رشحت الأنباء عن تأييد معظم دول الخليج للمرشح الخاسر أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية المصرية عبر تقديم بعض الدعم غير المنظور، ورغم ترحيب تلك الدول المعلن بالرئيس المنتخب، فإنها من دون شك تعرف أن مصالحها الاستراتيجية، كما تشخصها، كانت ستصبح في حال أفضل إذا استمر نظام مبارك أو أُعيد إنتاجه على يد شفيق.

ستضغط دول الخليج على مرسي بملفات العمالة المصرية، والقروض والمنح والمساعدات، والسياحة والاستثمار، لتضمن عدم «تصدير الثورة» إليها، وعدم اتخاذ قرارات خطيرة في الملف الفلسطيني يمكن أن تلهب المنطقة وتعرض الاستقرار الإقليمي للخطر من وجهة نظر تلك الدول.

وسيضغط مرسي على دول الخليج بالعلاقات مع إيران و«حزب الله» و«حماس» وقواعد «الإخوان» في المنطقة، وسيحاول أن يبقي الخطوط مفتوحة مع تلك الجهات لضبط إيقاع التفاهم مع دول الخليج.

وسواء نجح مرسي في حسم الصراع الذي يخوضه على السلطة مع «المجلس العسكري» في مصر أو راوح في مكانه «رئيساً من دون صلاحيات كاملة»، وسواء استطاع الوصول إلى علاقات طيبة مع دول الخليج على طريقة «الحل الوسط» أو دخل في متاهات التضاغط والتجاذب والصراع، فإن العلاقات بين الخليج و«الإخوان» لن تكون، على الأرجح، مستقرة أو جيدة، وبالتالي فإن العلاقات المصرية- الخليجية ستدخل مرحلة «عدم اليقين» بعد ثلاثة عقود من الاستقرار والنمو.

* كاتب مصري

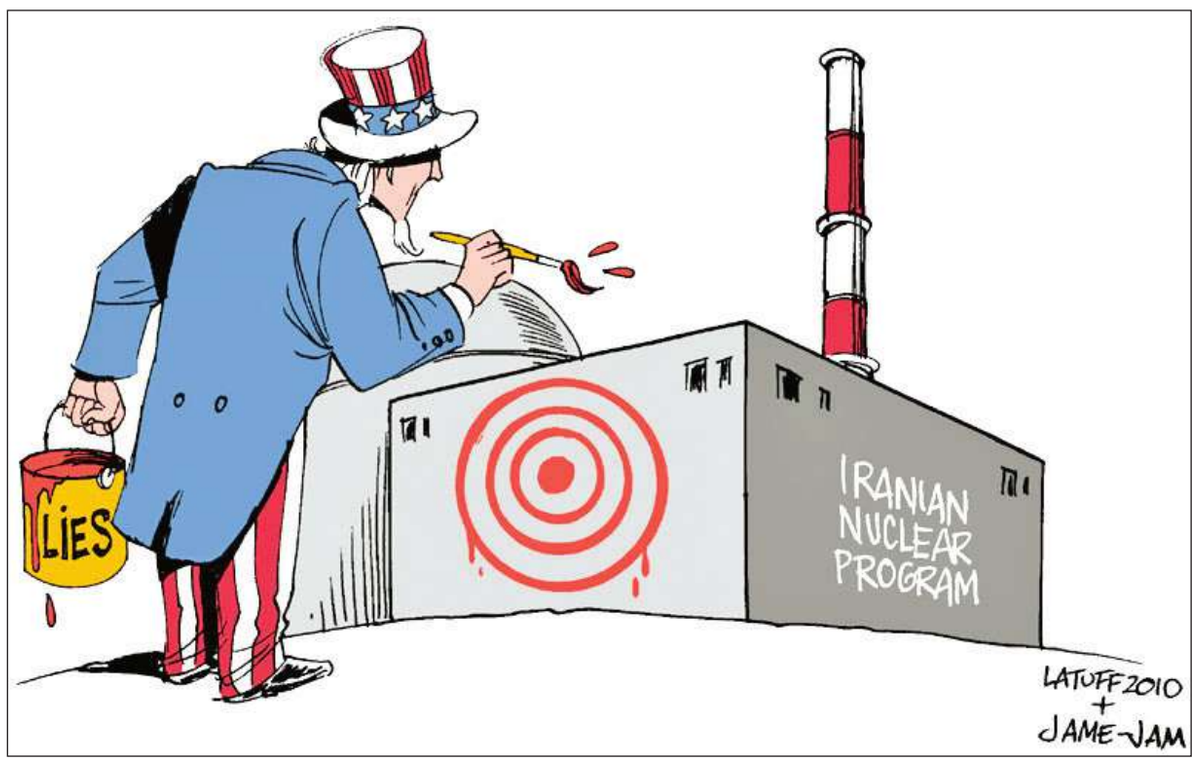

ذاكرة عبدالعزيز الشايع

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

يعطي مؤلف «أصداء الذاكرة» الانطباع للقارئ بأن الحياة قبل النفط كانت رغم قسوتها أكثر انضباطاً لما بعده، حيث سادت علاقة اقتصادية سليمة في المجتمع أساسها العمل الحقيقي والمنتج، ويروي الكاتب ذلك الجانب من خلال الأداء الاقتصادي لعائلته وشخصيات كويتية مختلفة جرى الحديث عنها بشيء من التفصيل الجيد.

أول العمود:

استغلال الدعم المادي للعمالة الوطنية الوهمية في القطاع الخاص أمر غير أخلاقي، 600 ألف دينار تم استرجاعها العام الماضي لأنها صرفت بغير وجه حق، كما أعلن مسؤول في برنامج إعادة الهيكلة.

***

«أصداء الذاكرة»، عنوان كتاب جديد صدر عن دار ذات السلاسل لمؤلفه عبدالعزيز محمد الشايع المولود عام 1926 أمد الله في عمره، فهو الشخصية الوطنية المعروفة والتاجر المثابر وصاحب المبادرات التنموية والاجتماعية العديدة في تاريخ الكويت.

قرأت الكتاب الذي أخذ أسلوب المذكرات وسرد الحوادث، وذكر الشخصيات المهمة التي ساهمت في بناء الكويت، ومن ضمنهم بالطبع مؤلف الكتاب. وأدعو إلى قراءته لأسباب عديدة منها أنه- الكاتب- قد تعرض لتفاصيل شخصية واجتماعية لعائلة الشايع الكرام، وعرج على التقاليد التي اختطتها العائلة من أجل الحفاظ على تماسكها وتأديتها الواجب الوطني بشكل جماعي، وأيضاً تظهر قيمة الكتاب لمرور مؤلفه وبشكل بانورامي على تاريخ المنطقة والكويت تحديداً من خلال حركة العائلة وخوضها تحديات العيش في المملكة العربية السعودية- الزلفي- وحتى الاستقرار في الكويت، وبين هاتين المحطتين يروي أحداث وجوده وأفراداً من عائلته وبعض الشخصيات الكويتية في الهند من أجل التجارة، فكان عملهم الخيري والاجتماعي هناك.

قارئ الكتاب سيكتشف أشياء كثيرة من حياة الكويتيين منها الجَلَد وتحمل صعوبات الحياة، والتكاتف مع الحكام من أجل استقرار الكويت، وسيطلعه المؤلف على تفاصيل الحياة البحرية القاسية التي واجهها الكويتيون، وقصة تجارة الذهب التي تتضارب حولها المعلومات، وسمعة التجار الكويتيين في الخارج، وطبيعة الحياة الاجتماعية في الكويت القديمة.

يعطي مؤلف «أصداء الذاكرة» الانطباع للقارئ بأن الحياة قبل النفط كانت رغم قسوتها أكثر انضباطاً لما بعد فترة النفط، حيث سادت علاقة اقتصادية سليمة في المجتمع أساسها العمل الحقيقي والمنتج، ويروي الكاتب ذلك الجانب من خلال الأداء الاقتصادي لعائلته وشخصيات كويتية مختلفة جرى الحديث عنها بشيء من التفصيل الجيد.

ويسلط الكتاب الضوء على الدور الذي قام به الكاتب في محطات بارزة من قيام الكويت كدولة حديثة، منها ظهور الجمعيات التعاونية وتأسيس صحيفة «القبس»، واللجنة الشعبية لجمع التبرعات، وجمعية الهلال الأحمر، وشركة ناقلات النفط، وشركة الفنادق والخطوط الجوية الكويتية، ووصولاً إلى مجمع «الأفينيوز»، ودوره في مرفق البلدية وتحديداً في تخطيط المناطق والاستملاكات.

كما يروي وبشكل جريء قصة تولي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لمقاليد الحكم، ويمر في صفحاته على منعطف مؤتمر جدة وملابساته أثناء الغزو العراقي، والعديد من القصص والأحداث التي أعتقد أنها إضافة قيمة لمسألة تأريخ الأحداث الكويتية، ومنها أزمة تفسير المادة (131) من الدستور، والخاصة بعدم جواز الجمع بين التجارة والعمل الوزاري.

الكتاب يعد مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في مسألة التوثيق لمناحي الحياة المختلفة في الكويت القديمة والحديثة.

فشكراً للعم عبدالعزيز محمد الشايع الذي أمتعنا بأصداء ذاكرته.

مايكل جيه. بوسكين*

كابوس كاليفورنيا

PROJECT SYNDICATE

في حين تبتلي مشاكل الحكومات المركزية المالية العديد من الاقتصادات، فهناك أزمة موازية تخيم على العديد من الحكومات دون الوطنية في مختلف أنحاء العالم، فمن إسبانيا إلى الصين إلى الولايات المتحدة إلى إيطاليا، تواجه هذه الحكومات- على مستوى الأقاليم، والولايات، والمقاطعات، والمدن، والبلدات- تحديات مالية هائلة. والمستويات الأعلى من الحكومة في موقف بالغ الحرج، إذ يتعين عليها أن تنقذ الحكومات المحلية المفلسة، بل قد تعاني خفض تصنيف سنداتها نتيجة لهذا؛ وفي إسبانيا وإيطاليا والصين يقع هذا الدور على عاتق الحكومات الوطنية، وبالنسبة إلى المدن والبلدان في الولايات المتحدة يقع على عاتق الولايات. وهناك العديد من أوجه التشابه داخل الدول وبينها من حيث طبيعة وأسباب هذه الكوارث المالية المحلية، فقد استخدم المسؤولون المحليون العائدات الحكومية المتنامية أثناء فترة الازدهار والرواج لتمويل مشاريع معينة مفضلة أو لزيادة الأجور والإعانات، مع قليل من الاكتراث بالتكاليف في المستقبل. وفي فترة الانكماش الاقتصادي، انهارت العائدات وإعانات الدعم من الحكومات المركزية وأصبحت الفواتير مستحقة السداد، ثم عمل التلاعب المحاسبي على حجب المدى الكامل لهذه المشكلة، والآن جاء وقت الحساب. لتمويل الشركات المحلية، تستخدم الحكومات المحلية الصينية أدوات تمويل تابعة للحكومات المحلية للتحايل على الحظر المفروض على الاقتراض المباشر، وفي إسبانيا، كان انهيار الإسكان وتشغيل العمالة سبباً في تدهور العائدات. وتتكاثر الشائعات الآن حول العجز الوشيك عن سداد الديون في صقلية، التي استقال حاكمها مع ارتفاع معدلات الاقتراض إلى عنان السماء بعد تخفيضات من جانب روما. ويشير تقرير صادر حديثاً عن فريق عمل شارك في رئاسته رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي السابق بول فولكر إلى أن تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية غير الممولة تجعل التوقعات المالية كئيبة للغاية بالنسبة إلى العديد من الولايات الأميركية في الأمدين المتوسط والبعيد. وقد تقدم لنا أزمة كاليفورنيا المالية أيضاً دروساً للحكومات دون الوطنية في مختلف أنحاء العالم، فأخيراً أعلنت ثلاث مدن في كاليفورنيا إفلاسها: ستوكتون، وهي المدينة الأميركية الأكبر على الإطلاق التي تعلن إفلاسها؛ وسان برناردينو، ثاني أكبر مدينة أميركية تعلن إفلاسها؛ ومدينة ماموث ليكس. ويشاع أن مدينة كومبتون سوف تكون التالية؛ ويتوقع أغلب المراقبين المزيد من المدن. وتواجه الولاية عجزاً آخر كبيراً في الميزانية، ورغم هذا فإن ميزانية حاكمها جيري براون هذا العام تشمل زيادة كبيرة في الإنفاق. وسوف ترفع مبادرة براون للاقتراع في شهر نوفمبر معدل الشريحة الأعلى للضرائب على الدخول الشخصية إلى 13.3%، وهي الأعلى على مستوى البلاد. ووفقاً لتصريحات براون، فإن هذه الزيادة في الضريبة سوف تكون مؤقتة، إلا أنها سوف تدوم سبع سنوات. ومن ناحية أخرى، يزعم براون أنه خشن في التعامل مع نقابات الموظفين العموميين القوية في كاليفورنيا والتي يحصل أفرادها على أجور مرتفعة للغاية من خلال التفاوض على خفض أجورهم بنسبة 5%. ولكن التفاصيل تكشف عن صافي خفض في الأجور بنسبة 1.6% في مقابل خفض ساعات العمل بنسبة 5%.

إن المدن تعلن إفلاسها بهدف الإفلات من الضغوط المتمثلة بارتفاع تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية إلى مستويات هائلة. وخلافاً للولايات، فقد ذهبت الولايات حتى إلى خفض الخدمات الأساسية، بما في ذلك تخفيضات بنسبة 20% في عدد أفراد الشرطة ومكافحة الحرائق.

ويسمح الإفلاس للحكومات المحلية بإعادة التفاوض على ديون سنداتها، وربما تكاليف معاشات تقاعد موظفيها ورعايتهم صحيا (ويرجع القرار في هذا إلى قاضي الإفلاس). وبهذا يصبح من المتوقع من الولاية أن تتولى الخدمات العامة الأساسية عن الحكومات المحلية المفلسة. ولكن الولاية ذاتها تمر بضائقة مالية شديدة؛ ومن بين مشاكل المدن تقليص أموال الولايات الموجهة إلى المحليات بشكل حاد. وعلى الرغم من هذه المشاكل، فقد ألزم براون كاليفورنيا بإنشاء خط سكك حديدية فائق السرعة لا ضرورة له بين سان فرانسيسكو ولوس أنجلوس. ولخفض تقديرات التكاليف إلى 68 مليار دولار بدلاً من 100 مليار فسوف يتم استخدام بعض السكك الحديدية القائمة المخصص للقطارات المنخفضة السرعة، ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى مضاعفة الوقت الذي يستغرقه السفر من لوس أنجلوس إلى سان فرانسيسكو ليصبح من خمس إلى ست ساعات. ومن المرجح أن تعجز كاليفورنيا عن تحمل تكاليف المشروع بالكامل، وهو ما من شأنه أن يجعل القسم الأول في منطقة سنترال فالي ذات الكثافة السكانية المنخفضة بلا استخدام تقريبا. وإذا تم المشروع بطريقة أو بأخرى، فسوف يكون عبارة عن سكة حديدية غير سريعة كثيراً وسوف تستنزف الموارد المطلوبة بشدة من خدمات حكومية أخرى أساسية لعدة عقود من الزمان.

وتكشف لنا هذه الأمثلة المؤسفة عن بعض الدروس المهمة. إن الحكومة ذات الحزب الواحد تضعف المساءلة وتولد الغطرسة والغرور، فقد سيطر الحزب الديمقراطي لعقود من الزمان على المجلس التشريعي في كاليفورنيا، وهو يبني قراراته على رغبات أصحاب المصالح الخاصة الأقوياء في الحزب: النقابات العمالية العامة، وأنصار حماية البيئة، والمحامين، ونقابات المعلمين. ولقد افتعلوا تجربة اجتماعية متدرجة للغاية: فكاليفورنيا التي تضم 12% من سكان الولايات المتحدة، تؤوي أكثر من 30% من مستحقي الضمان الاجتماعي على مستوى الولايات المتحدة. ومنذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين إلى عام 2005، ازداد عدد سكان كاليفورنيا بنحو 10 ملايين نسمة، في حين ارتفع عدد المستفيدين من الرعاية الطبية بنحو 7 ملايين؛ ولم يرتفع عدد ممولي ضرائب الدخل إلا بنحو 150 ألف مواطن؛ وازداد عدد نزلاء السجون بنحو 115 ألف نزيل. إن ضريبة الدخل على مستوى الولايات ليست مرتفعة إلى حد هائل فحسب، بل إن عائداتها أيضاً متقلبة، ففي أوقات تحسن الاقتصاد وارتفاع سوق البورصة، تتدفق العائدات بسرعة أكبر كثيراً من معدلات ارتفاع الدخول، نظراً لضريبة الدخل المتدرجة بتطرف (في أعوام الرواج، يدفع المنتمون إلى شريحة الـ1% الأعلى نحو نصف ضريبة الدخل التي تحصلها الولاية).

إن المجلس التشريعي ينفق العائدات المرتفعة وكأنها سوف تستمر إلى الأبد، ثم يتسبب الركود الحتمي وانهيار سوق الأوراق المالية في إغراق الولاية في الأزمة. ولقد انحرفت التجربة الاجتماعية التدريجية بشدة عن المسار إلى الحد الذي جعل الولاية عاجزة حتى عن توفير الخدمات الأساسية بشكل مستقل، من المحاكم إلى التعليم لأكثر الناس احتياجا.

ومن غير المستغرب أن يكون أداء الاقتصاد في كاليفورنيا الآن سيئاً إلى حد كبير، بعد أن تعودت على التفوق على بقية الولايات الأميركية. والواقع أن معدل البطالة، الذي بلغ 10.8% يكاد يكون أعلى بنسبة الثلث مقارنة بالمتوسط الوطني، وأعلى من نظيره في كل الولايات الأخرى باستثناء نيفادا وورود آيلاند. صحيح أن كاليفورنيا لا تزال تتمتع بمواطن قوة هائلة في مجال التكنولوجيا، والترفيه، والزراعة ولكن يتعين على المواطنين والساسة على السواء أن يتفقوا على استهداف الخدمات بشكل أكثر حرصا؛ وإصلاح النظام الضريبي مع فرض معدلات ضريبية أقل على قاعدة أكثر اتساعاً من الأنشطة الاقتصادية والمواطنين (ما يقرب من النصف لا يدفعون ضريبة دخل التي تفرضها الولاية)؛ وتحديث برامج الولاية غير الفعّالة لتقليص الإنفاق وتحقيق نتائج أفضل كثيرا. وليس من قبيل المصادفة أن يكون هذا بمنزلة الوصفة المثالية لعلاج الحكومات المركزية ودون الوطنية المتضخمة والمثقلة بالديون في مختلف أنحاء العالم.

* رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس جورج بوش الأب أثناء الفترة 1989-1993، وأستاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، وكبير زملاء معهد هووفر.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»

عمر عاشور*

هزيمة الإسلاميين في ليبيا

PROJECT SYNDICATE

"من المؤكد أننا لم نتوقع هذه النتائج، ولكن... لا شك أن مستقبلنا أفضل من حاضرنا وماضينا"، هكذا صَرَّح سامي السعدي، المنظر الإيديولوجي والنصير السابق للجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا ومؤسس الحزب السياسي "الأمة الوسط"، الذي احتل المركز الثالث في منطقة طرابلس المركزية في الانتخابات البرلمانية التي جرت أخيراً في ليبيا. ومن الواضح أن الرجل الذي أطلق عليه زعيم حركة "طالبان" الملا عُمر ذات يوم "شيخ العرب"، وصاحب بيان الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا المناهض للديمقراطية "الخيار لهم"، تَقَبَّل الانتصار الواضح الذي أحرزته القوى الأكثر ليبرالية في ليبيا.

والواقع أن النتائج أثارت الدهشة، حتى بين أولئك المحللين الذين لم يتوقعوا فوز الإسلاميين بأغلبية ساحقة. ففي الدائرة الانتخابية التي تضم درنة، والتي يُنظَر إليها عادة باعتبارها معقلاً للإسلاميين، فاز تحالف القوى الوطنية الليبرالي، وهو التجمع الذي يضم أكثر من ستين حزباً والمئات من منظمات المجتمع المدني المحلية، فاز بأصوات 59769 من الناخبين، في حين حصل حزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة "الإخوان المسلمين" على 8619 من أصوات الناخبين فقط. وحل ثالثاً حزب التيار الوطني الوسطي ذو الميول الليبرالية بمجموع 4962 من أصوات الناخبين.

وفي منطقة أبو سليم الغربية الفقيرة، حيث يُنظَر إلى العديد من الإسلاميين باعتبارهم أبطالاً محليين بسبب تضحياتهم في ظل نظام العقيد معمر القذافي، اكتسح تحالف القوى الوطنية المجال بأصوات 60052 ناخباً، ليفوز بذلك على جميع الأحزاب الإسلامية الستة، التي حصلت مجتمعة على أقل من 15 ألف صوت. وفي الإجمال، احتلت الأحزاب ذات الميول الليبرالية المركز الأول في إحدى عشرة منطقة انتخابية من ثلاث عشرة منطقة في ليبيا، حيث فاز تحالف القوى الوطنية في عشر مناطق في حين فاز التيار الوطني الوسطي في منطقة واحدة.

لا شك أن هذه النتائج تؤثر على ثمانين فقط من مائتي مقعد في الجمعية التأسيسية، التي تتمثل مهمتها في تعيين رئيس وزراء، وحكومة، ولجنة لصياغة الدستور. أما المقاعد المئة والعشرون الأخرى فهي مخصصة لمرشحين أفراد، والذي من المرجح أن يكونوا من الأعيان المحليين، والمستقلين من ذوي الانتماءات القَبَلية القوية، وإلى درجة أقل خليط من الساسة الإسلاميين والليبراليين.

فضلاً عن ذلك، وفي حين تلقى الإسلاميون هزيمة قاسية، فإن أداءهم كان طيباً إلى حد كبير في العديد من المناطق. ففي مستوى ليبيا، حل الإسلاميون في المركز الثاني في عشر مناطق (حزب العدالة والبناء في تسع مناطق، وتجمع الأصالة السلفي في منطقة واحدة). وفي مصراتة، حَلَّ حزب العدالة والبناء ثانياً، بعد حزب الاتحاد الوطني المحلي، ولكنه رغم ذلك تمكن من الفوز بثلاثة أضعاف الأصوات التي حصل عليها تحالف القوى الوطنية هناك، والذي جاء في المركز الرابع.

ورغم هذا يبقى السؤال: ماذا حدث للإسلاميين؟ لقد قادوا معارضة القذافي، وحصلوا على المشورة والنصح من قِبَل إخوانهم في تونس ومصر، وزينوا خطابهم بالرمزية الدينية في دولة مسلمة محافظة. ولكن يبدو أن هذا لم يكن كافياً في نظر كثيرين.

من بين الفوارق اللافتة للنظر بين "الإخوان المسلمين" في مصر وحزب النهضة في تونس من جهة، والإسلاميين الليبيين من جهة أخرى، مستوى العمل المؤسسي والتفاعل مع الجماهير. فعلى مدى العقود الأربعة التي قضاها القذافي في السلطة، لم يتمكن الإسلاميون من بناء شبكات الدعم المحلية؛ أو تنمية الهياكل التنظيمية والتسلسلات الهرمية والمؤسسات، أو إنشاء نظام مواز من العيادات الصحية والخدمات الاجتماعية، كما تمكن نظراؤهم في مصر وتونس والمغرب والأردن.

ونتيجة لهذا، فإن الإسلاميين في ليبيا لم يتمكنوا من التوحد في ائتلاف كبير كذلك الذي أسسه محمود جبريل، رئيس الوزراء السابق أثناء حكم المجلس الوطني الانتقالي، والذي يترأس تحالف القوى الوطنية. بل إن أصواتهم تفرقت بين أحزاب عديدة، ستة منها كبيرة.

ولكن هناك سبباً آخر لنجاح القوى "الليبرالية" في الانتخابات، وهو عامل "الدم". فقد قال لي محمد عبدالحكيم، وهو ناخب من مدينة بنغازي: "لن أعطي أصوات عائلتي للإخوان المسلمين. فقد مات اثنان من أبناء عمومتي بسببهم". وهو يوافق على أن الإسلام لابد أن يكون مصدر التشريع، وزوجته ترتدي النقاب. ولكنه على الرغم من هذا أعطى صوته لمصلحة الليبراليين: لقد قُتِل قريباه في مواجهة وقعت في تسعينيات القرن العشرين، والتي دارت على الأرجح بين حركة الشهداء (وهي جماعة جهادية صغيرة كانت تعمل في حيه في ذلك الوقت) وقوات القذافي.

ولكن العديد من الليبيين العاديين، بما في ذلك حكيم، لا يميزون بين المنظمات الإسلامية وتاريخها. فهم يرون أن كل الإسلاميين "إخوان". ومن الواضح أن "وصمة" التورط المباشر في العمل المسلح، إلى جانب الخوف من فرض قوانين أشبه بقوانين "طالبان" أو حرب أهلية كتلك التي شهدتها الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي، ألحقت الضرر بالإسلاميين من التوجهات كافة.

ويتعلق السبب الثالث لهزيمة الإسلاميين بخطابهم أثناء حملاتهم الانتخابية. قالت لي جميلة المرزوقي، خريجة الدراسات الإسلامية: "إنه لأمر مهين أن تقول لي إنني لابد أن أصوت لمصلحة حزب إسلامي. فنحن في ليبيا مسلمون، ولا يجوز لهم أن يسلبوني هويتي ويدّعون أنها لهم فقط". ولقد صوتت جميلة لليبراليين، على الرغم من اعتقادها بأن الإسلام لابد أن يكون المرجع المطلق للقوانين الليبية.

وثمة عوامل أخرى لابد أن تكون متعلقة بشكل أكبر بالجانب الليبرالي. فمن الواضح أن شرعية جبريل الدولية، وانتماءه القبلي (تضم قبيلة ورفلة نحو المليون من سكان ليبيا البالغ عددهم 6.4 ملايين نسمة)، إلى جانب التحالف الواسع النطاق، كل هذا خدم القوى الليبرالية في البلاد إلى حد كبير. كما خدمتها الحملة الانتخابية البارعة، التي ركزت على الحوافز والأمل (في حين بالغت أيضاً في تصوير خطورة العواقب المترتبة على استيلاء الإسلاميين على السلطة).

كانت النتائج الانتخابية بمنزلة مفارقة أخرى من مفارقات الربيع العربي: فها هي ذي الدولة التي بدت وكأنها تلبي شروط فوز الإسلاميين كافة تفرز هذه النتائج الانتخابية التي لا يملك الليبراليون في مصر وتونس إلا أن يحلموا بها.

* مدير برنامج الدراسات العليا في سياسة الشرق الأوسط لدى معهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكستر، وزميل زائر لدى «مركز بروكينغز» الدوحة.

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»